

لدراسته وإبداء تعليقاتها على تلك المبادئ، وإلى أن يقدم تقريراً عن ذلك، أخذًا في الاعتبار أيضاً المعلومات الهامة الأخرى، بغية تمكين الجمعية العامة من البت في الموضوع في دورتها الرابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٥

١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

٨٨/٣٣ - التدابير الواجب اتخاذها لصالح المنطقة السودانية الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧،

وإذ تدرك خطورة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية ويسارس الحاجة إلى القيام، في تلك المنطقة، بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر^(٣٦)، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتصحر، المعقوف في نيروبي في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧،

وقد نظرت في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أعمال دورته السادسة^(٣٧) وخاصة أجزاء هذا التقرير المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لصالح المنطقة السودانية الساحلية، وإذ تضع في اعتبارها الجزء الثاني من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/١٩٧٨، المؤرخ في ٢١ نووز/ يوليه ١٩٧٨،

وإذ تؤكد ضرورة قيام هيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بتعزيز الجهد الذي تبذله بلدان المنطقة السودانية الساحلية لمكافحة التصحر، وخاصة في وضع وتنفيذ المشاريع ودعم الهياكل الوطنية دون الإقليمية والإقليمية،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٠٥٤ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والذي حددت فيه وظائف مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل،

وإذ تشير كذلك إلى أن من الأمور البالغة الأهمية أن يظل مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل على علاقة تعاون وثيقة باللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في

(٣٦) A/CONF.74/36، الفصل الأول.

(٣٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثين، الملحق رقم ٢٥ (A/33/25).

٨٧/٢٣ - التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تقاسمها دولتان أو أكثر إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد المبادئ المنصوص عليها في إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية^(٣٨)،

وإذ تشير إلى قرارها ٣١٢٩ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، والعنوان "التعاون في ميدان البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تقاسمها دولتان أو أكثر"،

وإذ تشير كذلك إلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤،

وإذ تلاحظ أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اعتمد، بوجوب القرار ١٤/٦، المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٨^(٣٩)، التقرير النهائي لفريق الخبراء الدولي الحكومي العامل المعنى بالموارد الطبيعية التي تقاسمها دولتان أو أكثر، المنشأ بوجب مقرر مجلس الإدارة ٤٤ (د - ٣) المؤرخ في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٥، وهو التقرير الذي يتضمن مشروع مبادئ "السلوك في ميدان البيئة لإرشاد الدول في صون الموارد الطبيعية التي تقاسمها دولتان أو أكثر والانتفاع المتناسب بها، والاعلامات والتحفظات الواردة فيه"^(٤٠)،

وإذ تسلم بحق الدول في تقديم حلول محددة على أساس ثانوي أو إقليمي،

ورغبة منها في النهوض بالتعاون الفعال فيما بين الدول من أجل تطوير القانون الدولي المتعلق بضمان الموارد الطبيعية التي تقاسمها دولتان أو أكثر والانتفاع المتناسب بها،

١ - تلاحظ العمل القيمي الذي أنجراه فريق الخبراء الدولي الحكومي العامل المعنى بالموارد الطبيعية التي تقاسمها دولتان أو أكثر في أداء المهام التي أسننت إليه فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١٩ (د - ٢٨) :

٢ - تحيط علماً بتقرير فريق الخبراء، وبالموافقة عليه بالصورة التي اعتمده بها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبحالته إلى الجمعية العامة مع دعوتها لاعتماد مشروع المبادئ؛

٣ - تدعو الأمين العام إلى أن يحيل التقرير إلى الحكومات

(٣٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية، ستكمولم،

٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع : E.73.II.A.14 ، والتصويب)، الفصل الأول.

(٣٩) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثين، الملحق رقم ٢٥ (A/33/25)، المرفق الأول.

(٤٠) UNEP/GC.6/17